

إشكالية المرجعية الدستورية في إسرائيل وأثرها على الاستقرار السياسي والمؤسساتي
(*The Problematic of Constitutional Authority in Israel and Its
Impact on Political and Institutional Stability*)

- م.م، نور عبد السلام العزاوي¹.
- البريد الإلكتروني: nooralazwei94@uomustansiriyah.edu.iq.
- كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية/العراق.

تاريخ الاستقبال: 2026/02/19 تاريخ القبول: 2026/06/03 تاريخ النشر: 2026/06/20

- ملخص:

يتناول هذا البحث إشكالية غياب الدستور المكتوب في إسرائيل بوصفها أحد المحددات الأساسية لطبيعة نظامها السياسي، من خلال تحليل الإطار القانوني القائم على القوانين الأساسية وانعكاساته على توازن السلطات، ويسلط البحث الضوء على دور السلطة القضائية وتوسع صلاحياتها التفسيرية في ظل غياب مرجعية دستورية عليا، كما يناقش أثر هذا الواقع على الاستقرار السياسي وحماية الحقوق والحريات العامة، ويخلص البحث إلى أن استمرار الجدل الدستوري يعكس أزمة بنيوية في النظام السياسي الإسرائيلي ويؤثر في مستقبله المؤسسي. **الكلمات المفتاحية:** (الدستور المكتوب، النظام السياسي الإسرائيلي، توازن السلطات، المحكمة العليا، القوانين الأساسية)

- **Abstract :**

This study examines the issue of the absence of a written constitution in Israel as a fundamental factor shaping the nature of its political system. It analyzes the legal framework based on Basic Laws and its implications for the balance of powers among state institutions. The study also highlights the role of the Supreme Court and the expansion of its interpretive authority in the absence of a supreme constitutional reference. Furthermore, it discusses the impact of this constitutional arrangement on political stability and the protection of rights and public freedoms. The study concludes that the ongoing constitutional debate reflects a structural crisis within the Israeli political system with significant implications for its institutional future.

¹ - م.م، نور عبد السلام العزاوي

إشكالية المرجعية الدستورية في إسرائيل وأثرها على الاستقرار السياسي والمؤسساتي، نور عبد السلام العزاوي

Keywords: (Written Constitution, Israeli Political System, Separation of Powers, Supreme Court, Basic Laws)

مقدمة:

يمثل الدستور في الفكر السياسي والقانوني المعاصر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، اذ يحدد طبيعة النظام السياسي، وينظم العلاقة بين السلطات، ويضع الاطار القانوني الضامن للحقوق والحريات العامة، غير ان التجربة الاسرائيلية تبرز كحالة استثنائية داخل هذا السياق، حيث قامت اسرائيل منذ اعلان تأسيسها عام 1948 من دون اعتماد دستور مكتوب وموحد، مكتفية بمنظومة من القوانين الاساسية التي صدرت على مراحل زمنية متباعدة لتنظيم شؤون الحكم، هذا الواقع لم يكن نتاج صدفة تاريخية، بل جاء نتيجة توازنات سياسية وايدولوجية معقدة، ولا سيما الخلافات المتعلقة بطبيعة الدولة وهويتها والعلاقة بين الدين والدولة

لقد اسهم غياب الدستور المكتوب في تشكيل بنية قانونية وسياسية مرنة، اتاحت للنظام السياسي الاسرائيلي قابلية عالية للتكيف مع التحولات الداخلية، لكنها في الوقت ذاته افرزت اشكاليات عميقة تتعلق بتوازن السلطات، واستقرار الحكومات، وحدود الصلاحيات المؤسسية، ومع تعاظم دور المحكمة العليا في تفسير القوانين الاساسية، وتنامي تدخل السلطة التشريعية في اعادة تعريف القواعد النازمة للحكم، بات الجدل الدستوري احد المحاور المركزية للصراع السياسي الداخلي في اسرائيل، خصوصا في ظل تكرار الازمات الحكومية والاحتجاجات الواسعة المرتبطة بالإصلاحات القضائية، لذا ينطلق هذا البحث من محاولة تحليل غياب الدستور المكتوب في اسرائيل بوصفه ظاهرة بنيوية مؤثرة في النظام السياسي، وليس مجرد نقص قانوني شكلي، ويسعى الى تفكيك انعكاسات هذا الغياب على مستوى توازن السلطات، والحقوق والحريات العامة، والاستقرار السياسي.

اولا: هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل ظاهرة غياب الدستور المكتوب في اسرائيل وبيان انعكاساتها السياسية والمؤسستية على بنية النظام السياسي، من خلال دراسة اثر هذا الغياب على توازن السلطات، واستقرار العملية السياسية، وحماية الحقوق والحريات العامة، كما يسعى البحث الى الكشف عن الاسباب التاريخية والسياسية التي اسهمت في استمرار الاعتماد على منظومة القوانين الاساسية بدلا من اعتماد دستور موحد، وبيان دور الفاعلين السياسيين والقضائيين في تكريس هذا الواقع او الطعن فيه .

إشكالية المرجعية الدستورية في إسرائيل وأثرها على الاستقرار السياسي والمؤسساتي، نور عبد السلام العزاوي

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول واحدة من أكثر القضايا تعقيداً وحساسية في بنية النظام السياسي الإسرائيلي، وهي مسألة غياب الدستور المكتوب وانعكاساتها المتعددة، كما تبرز أهميته في كونه يسلط الضوء على حالة سياسية فريدة مقارنة بالنظم الديمقراطية المعاصرة، مما يتيح فهماً أعمق لآليات الحكم غير التقليدية.

ثالثاً: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في: إلى أي مدى أثر غياب الدستور المكتوب في إسرائيل على بنية النظام السياسي وتوازن السلطات والاستقرار السياسي؟، ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من بينها:

- كيف انعكس غياب الدستور على العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؟
- ما أثر غياب المرجعية الدستورية الموحدة على حماية الحقوق والحريات العامة؟
- ما هي التداعيات المستقبلية لاستمرار الجدل الدستوري على النظام السياسي الإسرائيلي؟

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن غياب الدستور المكتوب في إسرائيل أسهم بشكل مباشر في اختلال توازن السلطات وتعميق الصراعات المؤسسية، الأمر الذي انعكس سلباً على الاستقرار السياسي وحماية الحقوق والحريات العامة، ويفترض البحث أن استمرار هذا الغياب، في ظل الانقسامات السياسية والأيديولوجية الحادة، سيبقي النظام السياسي الإسرائيلي عرضة لازمات متكررة ويحد من إمكانية ترسيخ مرجعية دستورية مستقرة في المدى المنظور.

خامساً: منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة غياب الدستور المكتوب في إسرائيل، من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة، ولا سيما القوانين الأساسية، ودراسة الأدبيات السياسية والقانونية التي تناولت تطور النظام السياسي الإسرائيلي، كما يستفيد البحث من المنهج المؤسسي في تحليل العلاقة بين السلطات، ودور الفاعلين السياسيين والقضائيين في إعادة تشكيل القواعد الناظمة للحكم.

إشكالية المرجعية الدستورية في إسرائيل وأثرها على الاستقرار السياسي والمؤسساتي، نور عبد السلام العزاوي

1. الإطار الدستوري للنظام السياسي الإسرائيلي:

منذ قيام إسرائيل عام 1948، لم تسن الدولة دستورا موحدا مكتوبا ينظم بشكل شامل النظام السياسي والعلاقات بين السلطات وحقوق الأفراد، خلال عام 1948 تم اقتراح مشروع دستور، لكن لم يتم إقراره في الكنيست، ومنذ عام 1950 تم اعتماد نهج الفصل التشريعي حيث تسن قوانين أساسية متفرقة تعالج موضوعات دستورية محددة بدلا من نص موحد، هذا القرار التأهيلي اتخذته القادة الإسرائيليون بهدف تفادي الانقسامات الداخلية وإطالة أمد توحيد المواقف حول القضايا الجوهرية للدولة، وإنهاء الجدل حول شكل العلاقات بين الدين والدولة في سياق المجتمع اليهودي المتنوع سياسيا ودينيا، هذا التخلي عن دستور شامل لم يرهق النظام بفراغ قانوني بقدر ما أعاد تشكيل البنية القانونية على أساس قوانين الأساس التي تعد بمثابة لبنات دستورية جزئية، تراكمت عبر الزمن لتؤسس ما يمكن تسميته دستورا غير مكتوب⁽¹⁾

أن قوانين الأساس في إسرائيل ليست دستورا واحدا موحدا بل مجموعة من القوانين التي تشرع إطارا دستوريا تدريجيا ينظم شؤون الدولة الأساسية، تشمل هذه القوانين أحكاما تتعلق بالسلطة التشريعية (الكنيست)، والسلطة التنفيذية (الحكومة، الرئيس)، والسلطة القضائية، فضلا عن مفاهيم مرتبطة بالاقتصاد، الجيش، حقوق المواطنين، والحريات الأساسية، وتصنف قوانين الأساس في مجموعتين أساسيتين: الأولى تنظم شكل وهيكل السلطات والعلاقات بينها، والثانية تتعلق بالحريات والحقوق الأساسية، هذا التصنيف يظهر أن هذه القوانين تحاول أن تملأ الفراغ الدستوري من خلال نصوص جزئية تحدد الحقوق والمسؤوليات والقواعد الأساسية لعمل المؤسسات، ويكمن التحدي في كون حماية الحقوق الأساسية بموجب قوانين الأساس ليست مطابقة لما توفره دساتير مكتوبة في الديمقراطيات الغربية، فبعض الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير أو الحق في محاكمة عادلة لا تنص صراحة في كل قوانين الأساس، بل تستمد بحكم من المحكمة العليا أو من خلال تفسير هذه القوانين⁽²⁾

كذلك الغياب الدستوري يشكل نقطة مركزية في تحليل النظام السياسي الإسرائيلي، لا من حيث الضعف بل بوصفه خيارا تاريخيا وسياسيا نتج عن جملة من العوامل الداخلية، أحد هذه العوامل هو الخلاف القائم بين التيارات السياسية والدينية اليهودية حول طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، وما إذا كان من الضروري أن يتضمن دستور مكتوب إشارات محددة إلى الشريعة اليهودية أو لا، هذا الخلاف أدى إلى تجميد جهود صياغة دستور شامل، واعتماد بديل جزئي مرن في شكل قوانين الأساس، كما تعد هذه البنية القانونية انعكاسا للطابع البرلماني الذي يميز النظام الإسرائيلي، إذ يعتمد الكنيست كمصدر تشريع محوري، وتضفى على قوانين الأساس وضع أعلى

¹ - سليم سلامة، قوانين الأساس وسؤال الدستور، مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فلسطين، 2015، ص 18.

² - محمد وتد، إسرائيل بلا دستور.. لماذا؟ وكيف يؤثر ذلك في أزمة التعديلات القضائية؟، مركز الجزيرة، قطر، 2023، ص 2.

إشكالية المرجعية الدستورية في إسرائيل وأثرها على الاستقرار السياسي والمؤسساتي، نور عبد السلام العزاوي

من القوانين العادية عبر الأغلبية المؤهلة أو من خلال تعامل المحكمة العليا مع تفسير هذه القوانين باعتبارها مبادئ دستورية. (1)

أن الغموض الدستوري لم يخفي دوره في تشكيل العلاقات بين السلطات، فبدلاً من تحديد كل صلاحية ووظيفية في نص واحد، تترك نصوص قوانين الأساس لتحديد نطاق هذه الصلاحيات، وغالباً ما تلعب المحكمة العليا دوراً تفسيرياً يتجاوز دوماً نصوص القوانين حين يتعلق الأمر بتطبيق قيم دستورية ضمنية، إذ في غياب دستور مكتوب، اضطلعت المحكمة العليا في إسرائيل بدور جوهري في حماية الحقوق الأساسية وتحقيق توازن بين السلطات، فمنذ إعلان الثورة الدستورية الذي يشير إلى تطور دور المحكمة العليا في أواخر القرن الماضي، أصبحت المحكمة تعتمد على نصوص قوانين الأساس لتأسيس مبادئ دستورية، وتمارس رقابة قضائية على تشريعات تتعارض مع هذه المبادئ الدستورية الجزئية (2)

وتؤدي المحكمة العليا دوراً حاسماً في تفسير حقوق الأفراد والحريات الأساسية، وذلك عبر استخدام مفهوم الحقوق الدستورية المستمدة من قوانين الأساس، ومع ذلك، فإن هذا الدور يخضع لنقاش واسع حول مدى صلاحية القضاء في غياب نصوص دستورية صريحة، ومدى شرعية التعامل مع قوانين الأساس على أنها مرجعية دستورية كاملة، أيضاً الإطار الدستوري للنظام السياسي الإسرائيلي يقوم على مزيج من نصوص جزئية وتجارب قضائية تمثل تعويضاً عن دستور موحد، هذه البنية القانونية تاريخياً نتجت عن توازنات داخلية معقدة بين التيارات العلمانية والدينية، وأدت إلى تبني نهج تدريجي لتأسيس المبادئ الدستورية عبر قوانين الأساس، ويعد هذا الخيار فريداً في سياق الديمقراطيات الحديثة، فهو يوفر مرونة تشريعية لكن في الوقت ذاته يطرح تساؤلات حول حماية الحقوق الأساسية، واستقلالية السلطة القضائية، وحدود السلطة التشريعية في ظل نظام بلا دستور مكتوب بصورة موحدة (3)

2. أثر غياب الدستور على توازن السلطات:

إن غياب دستور مكتوب يحدد بصراحة واضحة توزيع الصلاحيات بين السلطات في أي نظام سياسي يمثل إحدى الخصائص المركزية التي تميز النظام الإسرائيلي، في إسرائيل، تشكل قوانين الأساس إلى جانب السوابق القضائية الإطار الدستوري الأقرب لوظيفة الدستور، لكن هذا الإطار يفتقر إلى مجموعة من الخصائص التي تميز الدساتير المكتوبة التقليدية، ولا سيما الوضوح الكامل لتوازن السلطات وآليات الرقابة بينها، هذا الواقع القانوني

¹- Ruth Gavison, *The Controversy over Israel's Bill of Rights Human Rights in Contemporary World*, Wydawnictwo Sejmowe, Poland, 2020, p.11

² - محمد وتد، مصدر سبق ذكره، ص 9.

³ - دعاء فريد، الصورة الذهنية للمجتمع الإسرائيلي، اطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، مصر، 2016، ص 32.

إشكالية المرجعية الدستورية في إسرائيل وأثرها على الاستقرار السياسي والمؤسساتي، نور عبد السلام العزاوي

يحدد ديناميات العلاقات بين السلطين التشريعية والتنفيذية، ويؤثر على دور القضاء، وعلى الفاعلية العملية لمبدأ الفصل بين السلطات. (1)

في النظام السياسي الإسرائيلي، تشكل السلطة التشريعية (الكنيست) والسلطة التنفيذية (الحكومة) وحدات أساسية تؤدي وظائف متداخلة بصورة عملية حتى قبل تحليل التأثيرات الدستورية، فمن الناحية القانونية، تعد الكنيست المصدر الرئيسي للتشريع، وهي التي تسن قوانين الأساس التي تتناول القواعد الأساسية للنظام السياسي وتنظيم السلطات، في المقابل، تتولى الحكومة تنفيذ السياسات العامة، وغالبا ما تقوم بدور فاعل في صناعة التشريع من خلال إعداد مشاريع القوانين واقتراحها داخل الكنيست⁽²⁾، هذا التداخل العملي بين التحضير التشريعي والتنفيذ العملي يظهر أن توازن الصلاحيات بين هاتين السلطين لا يستند إلى نص دستوري شامل مضبوط، بل يعتمد على ممارسات سياسية وقواعد تشريعية جزئية، كذلك غياب دستور موحد يمكن أن يؤدي إلى مواقف تتداخل فيها صلاحيات السلطة التنفيذية مع صلاحيات السلطة التشريعية بصورة أكثر وضوحا مما هو شائع في الدساتير المكتوبة، فالبرلمان ليس فقط يسن التشريعات، بل يمنح أيضا دورا تأسيسيا في سن قوانين الأساس التي تشكل جوهر النظام الدستوري، هذا المزيج بين الوظائف التشريعية والتأسيسية يجعل عملية التوزيع التقليدية للسلطات أقل وضوحا، إذ إن الكنيست يمتلك سلطة صياغة القواعد الأساسية التي تحدد حتى حدود ممارسة الحكومة لسلطاتها. (3)

من هنا يمكن القول إن العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية في السياق الإسرائيلي تتسم بدرجة عالية من الترابط والاعتماد المتبادل، مما يقوض حدود الفصل الواضح بين هاتين السلطين في غياب مرجع دستوري مكتوب يحدد بوضوح أدوات الرقابة المتبادلة بينهما.

وفي ظل غياب دستور مكتوب، أدت المحكمة العليا الإسرائيلية دورا محوريا في تفسير وتطوير المبادئ الدستورية الجزئية المستمدة من قوانين الأساس، إذ لا تحدد قوانين الأساس بصورة كاملة المعنى الدستوري لكل مبدأ، لذا فإن المحكمة العليا اعتمدت على مجموعة من السوابق القضائية لتفسير تلك القوانين وتحديد نطاقها، هذا التفسير القضائي الدستوري شكل تصورا عمليا لصلاحيات المحكمة في الرقابة على أعمال السلطات الأخرى، خاصة التشريعية والتنفيذية، وأدى إلى توسع تدريجي في دورها القضائي، ومن الأمثلة المعاصرة على ذلك الجدل

1 - سليم سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 21.

2 - سعيد محمد بشارت، دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل 2000-2019، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2021، ص 76.

3 - دعاء فريد، مصدر سبق ذكره، ص 35.

إشكالية المرجعية الدستورية في إسرائيل وأثرها على الاستقرار السياسي والمؤسساتي، نور عبد السلام العزاوي

حول معيار المعقولة في الرقابة القضائية الذي اعتمدته المحكمة العليا لسنوات، حيث كانت المحكمة تبطل قرارات تنفيذية أو تشريعية إذا اعتبرت غير معقولة، وهو معيار ليس منصوصا عليه صراحة في قوانين الأساس، وإنما جاء عبر تفسير المحاكم، هذا النهج عرض السلطة القضائية لاتهامات من بعض القوى السياسية بأنها تتجاوز دورها التقليدي، خصوصا في غياب نص دستوري مكتوب يحدد بوضوح حدود رقابة القضاء على باقي السلطات. (1)

أدى هذا الدور التفسيري للقضاء إلى اعتراضات سياسية واسعة في مناسبات متعددة، بما في ذلك اقتراحات إصلاحية قضائية عام 2023-2025 تهدف إلى تقييد صلاحيات المحكمة في الرقابة على قوانين الأساس أو إعادة تعريفها ضمن نصوص قانونية صريحة، هذه المقترحات أثارت احتجاجات شعبية واسعة وأزمة سياسية أعمق حول مفهوم التوازن بين السلطات، مما يظهر التأثير العميق لتفسير القضاء الدستوري في غياب دستور موحد (2)

أن مبدأ الفصل بين السلطات يقوم في الأنظمة الدستورية التقليدية على توزيع واضح ومحدد للسلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع آليات واضحة للرقابة المتبادلة تمنع التجاوزات وتضمن احترام مبدأ سيادة القانون، في إسرائيل، لا يحمل الإطار القانوني نفس الوضوح، لأن مفهوم الرقابة الدستورية نفسه نشأ عبر القضاء وليس عبر نص دستوري صريح، في غياب دستور مكتوب، لم تحدد قواعد رقابية صريحة بين السلطات، وإنما أصبحت تستمد عبر تفسير المحاكم لما يعرف بقوانين الأساس ومبادئ القانون العام، لذا تكمن الإشكالية هنا في أن صلاحيات المحكمة العليا في الرقابة ليست واضحة بالكامل في النصوص القانونية، بل تعتمد على قرارات قضائية وسوابق يمكن أن تتغير بتغير تركيبة المحكمة أو التوازنات السياسية، هذا الوضع يولد حالة ديناميكية يمكن أن تؤدي إلى توترات بين السلطة التشريعية والقضائية، لا سيما عند تبني البرلمان تعديلات تشريعية متنوعة تهدف إلى الحد من صلاحيات المحكمة أو إعادة تعريف نطاق الرقابة (3)

فضلا الى ذلك ، فإن غياب دستور مكتوب يجعل من مسألة الرقابة على القوانين الدقيقة للنصوص أكثر تحديا، لأن إقرار قوانين أساسية جديدة أو تعديل القوانين القائمة يتطلب في كثير من الحالات أغلبية برلمانية بسيطة، مما يضعف من جهة ضمانات الحماية ضد تجاوزات السلطة التشريعية، ومن جهة أخرى يضع عبئا إضافيا على القضاء في تفسير هذه القوانين وتحديد مدى توافقها مع المبادئ الدستورية المتنامية عبر السوابق القضائية (4)،

1 - علي محمد علي، في داخل إسرائيل، دار القومية للطباعة والنشر، مصر، 2019، ص 45.

2 - عدنان أبو عامر، الفوضى السياسية في إسرائيل والتحذيرات من حرب أهلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2025، ص 19

3 - سعيد محمد بشارت، مصدر سبق ذكره، ص 76.

4 - نور عبد السلام العزاوي، التنشئة الاجتماعية السياسية في إسرائيل، دار المرحل للنشر والتوزيع، 2024، ص 55.

إشكالية المرجعية الدستورية في إسرائيل وأثرها على الاستقرار السياسي والمؤسساتي، نور عبد السلام العزاوي

في المجمل، إن غياب دستور مكتوب في إسرائيل أثر بشكل كبير على توازن السلطات عبر تمكين السلطة التشريعية من أداء دور تأسيسي وتشريعي في آن واحد، وتعزيز دور المحكمة العليا في تطوير ما يمكن اعتباره رقابة دستورية ضمن سياق قانوني غير موحد، هذا الواقع أنتج ديناميات خاصة في علاقة السلطات، أدت إلى توترات سياسية وقانونية متعددة، وأبرزت الحاجة إلى نقاشات مستمرة حول طبيعة الفصل بين السلطات وآليات الرقابة في النظام الإسرائيلي.

4. الانعكاسات السياسية والمؤسساتية لغياب الدستور:

أن غياب دستور مكتوب موحد في إسرائيل له انعكاسات واسعة على ديناميات الحكم الداخلي، واستقرار النظام السياسي، وضمان الحقوق والحريات العامة، فضلا عن مستقبل التطور المؤسساتي للدولة، إذ يشكل هذا السياق القانوني غير التقليدي مرتكزا لتحولات مستمرة في المشهد السياسي الإسرائيلي، تتفاعل فيها العوامل القانونية مع الضغوط الاجتماعية والسياسية في آن واحد، وإن تحليل هذه الانعكاسات ينعكس في ثلاثة عناصر أساسية: تأثير غياب الدستور على الاستقرار السياسي وتشكيل الحكومات، تداعيات غياب المرجعية الدستورية على الحقوق والحريات العامة، ومستقبل النظام السياسي في ظل استمرار الجدل الدستوري.⁽¹⁾

فغياب دستور مكتوب موحد يمنح السلطة التشريعية حرية واسعة في سن القوانين الأساسية التي تؤسس النظام السياسي، مما يجعل الكنيست حجر الزاوية في آليات الحكم بدل أن تكون مرجع دستوري ثابت، هذا الواقع يسهل تعديل الأطر القانونية المتعلقة بتشكيل الحكومات أو صلاحيات المؤسسات عبر أغلبية برلمانية بسيطة دون قواعد دستورية صلبة تحول دون التغيير المفاجئ في بنية النظام، و يقود هذا إلى استقرار نسبي في السياق القانوني لأداء الحكومة لكنه في المقابل يظهر هشاشة في الاستقرار السياسي، لاسيما في فترات الانقسامات الحادة أو تحالفات اليمين واليسار والأحزاب الدينية والعلمانية.⁽²⁾

أن الأزمات المستمرة في تشكيل الحكومات في إسرائيل، والتي تفسر في السياسية كجزء من مأزق النظام السياسي تبرز بوضوح تأثير غياب دستور مكتوب على مسارات بناء التحالفات وتثبيت الحكومات، إذ إن تداخلات الحسابات الحزبية والمصالح السياسية داخل الكنيست تؤدي إلى حكومات هشة تواجه صعوبة في الحفاظ على دعائمها أمام تغيرات سياسية مفاجئة، مما ينعكس على الاستقرار المؤسسي بشكل مباشر، وفي بعض الحالات، استغلال هذا الفراغ الدستوري ظهر في محاولات تشريع تعديلات جوهرية تتعلق بالهيكل القانوني

¹ - محمد وتد، مصدر سبق ذكره، ص 13.

² - موسى أبو رمضان، النظام القانوني: دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2021، ص 25.

إشكالية المرجعية الدستورية في إسرائيل وأثرها على الاستقرار السياسي والمؤسساتي، نور عبد السلام العزاوي

للمؤسسات، خصوصاً الجهاز القضائي، ما أدى إلى احتجاجات شعبية كبيرة وعقد تشكيل تحالفات مستقرة بين الأحزاب، هذه التعديلات، التي يصفها مؤيدوها بأنها ضرورية لإعادة توازن السلطات، ينظر إليها من قبل المعارضين على أنها تهديد للاستقرار الدستوري والسياسي للدولة.⁽¹⁾

ان من أبرز الانعكاسات المؤسسية لغياب دستور موحد هو وضع الحريات والحقوق الأساسية في نطاق مرن يخضع لتفسيرات قضائية وسياسية متغيرة، في نظام دستوري مكتوب، تمنح الحقوق والحريات ضمانات واضحة، وتحمي عبر قواعد دستورية صارمة لا يمكن التعديل عليها بسهولة، أما في إسرائيل، فيتم تدريس حماية الحقوق المدنية في إطار قوانين الأساس التي تسن بصيغة تشريعية وليست دستورية ملزمة، مما يجعل حماية هذه الحقوق عرضة للتغيرات السياسية الحالية وتوازن القوى في الكنيست⁽²⁾، كذلك الغياب الدستوري يسمح للسلطة التشريعية أن تعدل القواعد المؤسسية المتعلقة بالحقوق العامة بسهولة نسبية مقارنة بالأنظمة التي تعتمد دستوراً مكتوباً يتطلب أغلبية خاصة أو استفتاء للشعب، كذلك فإن التفسيرات القضائية لحقوق الأفراد تتغير بحسب المواقف السياسية وأحكام المحكمة العليا، التي تحاول ملء الفراغ الدستوري عبر سوابق قضائية، هذا السياق غير الثابت قد يفضي إلى تفاوت في ضمان الحقوق، ويضعف حماية الشعور بالأمان القانوني لدى المواطنين.⁽³⁾

لذا، يمكن القول إنه في غياب دستور موحد تبرز صعوبات في تداول إطار حقوقي متسق يمثل ضمانات متساوية لجميع المجموعات داخل المجتمع، فعدم وجود مرجعية دستورية صريحة يعني أن التعريفات القانونية لحقوق مثل المساواة أمام القانون أو حرية التعبير يمكن أن تتغير بفعل أغلبية برلمانية عابرة، مما يضعف من مكانة الحقوق باعتبارها قيمة دستورية أساسية.

أن مستقبل النظام السياسي في إسرائيل في ظل هذا الجدل الدستوري يواجه تحديات مؤسسية وسياسية متعددة، أولاً، استمرار النقاش حول ضرورة دستور مكتوب يشكل أحد محاور النقاش بين التيارات السياسية المختلفة، حيث يرى بعض الفاعلين أنه ينبغي التمهيد لإقرار دستور جامع يحدد بوضوح مهام السلطات وحقوق المواطنين، بينما تعتبر فئات أخرى أن نظام قوانين الأساس المرن كاف لضمان ديناميكية الحكم، ثانياً، المحاولات المتكررة لتعديل دور القضاء أو تعزيز سلطة السلطة التشريعية عبر تشريعات مثل بند التجاوز المقترح، والذي يسعى إلى منح الكنيست صلاحية تجاوز قرارات المحكمة العليا، ويظهر استمرارية الصراع المؤسسي حول طبيعة الضوابط

¹ - تقدير استراتيجي، مستقبل الحكومة الإسرائيلية بعد مرور أيامها المئة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2021، ص 6.

² - سعيد محمد بشارات، مصدر سبق ذكره، ص 81.

³ - علي محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص 49.

إشكالية المرجعية الدستورية في إسرائيل وأثرها على الاستقرار السياسي والمؤسساتي، نور عبد السلام العزاوي

والضمانات الدستورية في المستقبل، و يؤكد هذا أن الجدل الدستوري ليس نقطة عابرة، بل هو جزء من الصراع الأوسع حول شكل الديمقراطية الإسرائيلية وهيكلها (1)

أن استمرار عدم وجود دستور موحد قد يؤدي إلى تعزيز القطبية بين الفاعلين السياسيين، مما يعيد إنتاج صراعات حول شرعية القرارات القانونية والسياسية، بحيث يصبح أي تغيير جوهري في آليات الحكم مرهونا بالتوافق الواسع بين الأحزاب، وهو أمر بعيد المنال في سياق الاستقطاب الحاد، إن غياب دستور مكتوب يعيد إنتاج ديناميات مؤسسية تجعل من عملية توظيف القواعد القانونية أداة في الصراع السياسي، مما قد يؤثر على التطور الديمقراطي للدولة ومناخ الحقوق والحريات المستقبلي، لذا يبقى السؤال المركزي كيف يمكن للنظام أن يتطور نحو مرجعية دستورية أكثر ثباتا، في ظل اختلافات أيديولوجية حادة حول تعريفات الديمقراطية والهوية الوطنية وأولويات السياسات العامة (2)

4. الخاتمة:

تناول هذا البحث إشكالية غياب الدستور المكتوب في إسرائيل وانعكاساته على بنية النظام السياسي، من خلال تحليل الاطار الدستوري القائم على القوانين الاساسية، ودراسة اثر هذا الغياب على توازن السلطات، فضلا عن نتائجه السياسية والمؤسسية على الاستقرار الداخلي والحقوق والحريات العامة، وقد بينت الدراسة ان التجربة الاسرائيلية تمثل نموذجا غير تقليدي في النظم السياسية المعاصرة، اذ تقوم على منظومة قانونية مرنة تفتقر الى مرجعية دستورية عليا موحدة، الامر الذي جعل النظام السياسي عرضة لتفسيرات متعددة ومتغيرة تبعا لموازين القوى السياسية والقضائية، وظهر البحث ان غياب الدستور لم يكن مجرد فراغ قانوني، بل تحول الى عامل بنيوي مؤثر في آليات الحكم وصنع القرار، فقد اسهم هذا الغياب في تعزيز دور الكنيست بوصفه سلطة تشريعية وتأسيسية في آن واحد، ومنح المحكمة العليا مساحة واسعة للتفسير والرقابة، مما ادى الى توترات مستمرة بين السلطات، ولا سيما في ظل غياب حدود دستورية واضحة للفصل بينها، كما كشف البحث ان هذا الواقع القانوني انعكس بصورة مباشرة على الاستقرار السياسي، حيث ساهم في هشاشة الائتلافات الحكومية وتكرار الازمات السياسية، وفتح المجال امام توظيف الادوات القانونية في الصراع السياسي الداخلي.

كذلك اوضح البحث ان حماية الحقوق والحريات العامة في اسرائيل بقيت رهينة منظومة قوانين اساسية قابلة للتعديل، الامر الذي اضعف من صلابة الضمانات القانونية مقارنة بالدول ذات الدساتير المكتوبة، وفي ظل

1 - نور عبد السلام العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص 57.

2 - عدنان أبو عامر، مصدر سبق ذكره، ص 27.

إشكالية المرجعية الدستورية في إسرائيل وأثرها على الاستقرار السياسي والمؤسساتي، نور عبد السلام العزاوي

استمرار الجدل الدستوري، أصبح مستقبل النظام السياسي الإسرائيلي مرتبطاً بمدى القدرة على التوصل إلى توافق داخلي حول طبيعة المرجعية الدستورية، وحدود صلاحيات السلطات، ومكانة القضاء في النظام السياسي، وبذلك، يخلص البحث إلى أن غياب الدستور المكتوب يشكل أحد أهم مفاتيح فهم التحولات السياسية والمؤسساتية في إسرائيل، ويظل عاملاً مركزياً في تفسير ازيمات الحكم والاستقرار والديمقراطية داخل هذا الكيان، وعلى ضوء ذلك تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- 1- أن غياب الدستور المكتوب في إسرائيل يمثل خياراً سياسياً وتاريخياً مستمراً، وليس حالة انتقالية مؤقتة، وقد أسهم في تشكيل بنية نظام سياسي مرن لكنه غير مستقر مؤسسياً.
- 2- أسهم هذا الغياب في اختلال توازن السلطات، من خلال تعزيز دور السلطة التشريعية وتوسيع الصلاحيات التفسيرية للسلطة القضائية، دون وجود ضوابط دستورية واضحة.
- 3- أدى غياب المرجعية الدستورية الموحدة إلى تكرار الازيمات السياسية وصعوبة تشكيل حكومات مستقرة، نتيجة سهولة تعديل القواعد الناظمة للحكم وفق اعتبارات سياسية آنية.
- 4- أن حماية الحقوق والحريات العامة في إسرائيل ظلت مرتبطة بتفسيرات قضائية وقوانين أساسية قابلة للتغيير، مما أضعف من مستوى اليقين القانوني والضمانات الحقوقية.
- 5- استمرار الجدل الدستوري يعكس عمق الانقسامات الأيديولوجية داخل المجتمع الإسرائيلي حول هوية الدولة وطبيعة نظامها السياسي، الأمر الذي يحد من إمكانية حسم المسألة الدستورية في المدى القريب.

التوصيات

- ضرورة تبني نقاش وطني شامل في إسرائيل حول صياغة مرجعية دستورية واضحة، تضمن توازناً مستقراً بين السلطات وتحدد من التفسيرات المتناقضة للنصوص القانونية.
- تعزيز الضمانات القانونية للحقوق والحريات العامة من خلال تحصين القوانين الأساسية بآليات تعديل صارمة تقلل من توظيفها في الصراعات السياسية.
- تشجيع الدراسات المقارنة بين الحالة الإسرائيلية ونماذج نظم سياسية أخرى تعمل في ظل ترتيبات دستورية غير مكتوبة، بما يساهم في فهم أعمق لإشكاليات الحكم والديمقراطية في السياقات غير التقليدية.

إشكالية المرجعية الدستورية في إسرائيل وأثرها على الاستقرار السياسي والمؤسساتي، نور عبد السلام العزاوي

4. قائمة المراجع:

- تقدير استراتيجي، مستقبل الحكومة الإسرائيلية بعد مرور ايامها المئة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2021،
- دعاء فريد، الصورة الذهنية للمجتمع الإسرائيلي، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، مصر، 2016،
- سعيد محمد بشار، دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل 2000-2019، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2021،
- سليم سلامة، قوانين الأساس وسؤال الدستور، مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فلسطين، 2015،
- عدنان أبو عامر، الفوضى السياسية في إسرائيل والتحذيرات من حرب أهلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2025،
- علي محمد علي، في داخل إسرائيل، دار القومية للطباعة والنشر، مصر، 2019،
- محمد وتد، إسرائيل بلا دستور.. لماذا؟ وكيف يؤثر ذلك في أزمة التعديلات القضائية؟، مركز الجزيرة، قطر، 2023،
- موسى أبو رمضان، النظام القانوني: دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2021
- نور عبد السلام العزاوي، التنشئة الاجتماعية السياسية في إسرائيل، دار المهرج للنشر والتوزيع، 2024
- 1) Ruth Gavison, *The Controversy over Israel's Bill of Rights Human Rights in Contemporary World*, Wydawnictwo Sejmowe, poland, 2020,